الأردن

يعاني الاقتصاد الأردني من ضغوط مع استمرار حالة عدم اليقين التي تكتنف المنطقة، وتأثير إجراءات التكيّف التي ساهمت في كبح الطلب المحلي والخارجي (الإقليمي). وفي ظل هذا الوضع، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد انتعاشاً طفيفاً للنمو في الأمد المتوسط.وعلى الرغم من المؤشرات الرئيسية على ضعف الأداء بالنسبة للتوقعات لسنة 2018، فإن الزخم الذي أوجدته مبادرات الحكومة الجديدة قد يساعد على تعزيز الثقة.

أحدث التطورات

شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عاماً ثالثاً من النمو بنسبة 2%. ويشير حدوث تحسُّن طفيف متوقع لعام 2018 (قدره 10 نقاط أساس) إلى وجود قصور في الأداء. ففي جانب العرض، من المتوقع أن يستمر دعم قطاع الخدمات للاقتصاد، إذ واصل قطاع السياحة تعافيه القوي- حيث زادت عائدات السياحة بالفعل بنسبة 14.9% في النصف الأول لعام 2018 مقابل مستواها قبل عام. إلا أن التراجع في عمليات إصدار تراخيص البناء الذي ينذر بالسوء بالنسبة للاستثمارات الخاصة، كما والضعف المتوقع في الاستهلاك (حيث يؤدي استمرار إجراءات ضبط المالية العامة إلى إبطاء الاستهلاك العام، ويؤدي ركود نمو الوظائف إلى إضعاف الاستهلاك الخاص) يشكلان مخاطر مباشرة لتراجع النمو الاقتصادي. وسيلزم تحقيق تحسُّن قوي في صافي الصادرات وأداء الاستثمار لما تبقَّى من العام، ومن الممكن أن يأتي العامل الثاني من جراء تحسن الثقة في ضوء التغيير في الحكومة خلال الصيف.

ومن المتوقع أن تتحسَّن أرصدة المالية العامة للأردن، وإن كان بشكل تدريجي، إذ تحتاج الحكومة إلى الموازنة بين المنافع الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية لإصلاح المالية العامة. ومن المنتظر أن يتقلَّص رصيد المالية العامة الكلي شاملاً المنح إلى سالب 1.8% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع في 2018 من سالب 2.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2017. ومن المتوقع أن يتحسَّن الرصيد الأولي للموازنة إلى 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 من 0.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2017. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الدين العام مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن الدين العام نفسه مقوماً بالدولار قد يرتفع إلى 40.2 مليار دولار بنهاية 2018 (96.2% من إجمالي الناتج المحلي المتوقع) صعوداً من 38.5 مليار دولار (95.9% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2017).

ومن المتوقع أن يتقلص عجز ميزان الحساب الجاري للأردن في 2018 بفضل تراجع عجز الميزان التجاري فيما يستمر الركود في تدفقات رأس المال الوافدة. وفي النصف الأول من عام 2018، انخفض عجز ميزان التجارة السلعية بنسبة 5% عما كان عليه قبل عام بالمقارنة مع زيادة نسبتها 5.4% بمعدل سنوي في النصف الأول من عام 2017، وذلك بفضل تحسُّن الصادرات وانخفاض الواردات من غير الطاقة على الرغم من ارتفاع فاتورة مشتريات الطاقة. ومن المتوقع أن يستمر انتعاش الصادرات السلعية خلال عام 2018 مع تعافي التجارة مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الولايات المتحدة والهند ومزايا إعادة فتح مسارات التجارة مع العراق تدريجياً. علاوةً على ذلك، لا تزال عائدات السياحة في اتجاهها نحو الزيادة، مما يعزز بدوره صادرات الخدمات. لكن تدفقات رأس المال الوافدة لا تزال ضعيفة، إذ انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 53.9% في الربع الأول لعام 2018 عما كان عليه قبل عام، وانحسر نمو تحويلات المغتربين بمعدل سنوي إلى 1.1% في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018 مقابل 1.3% في الفترة نفسها من 2017، فيما يُعزَى جزئياً إلى التباطؤ الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبسبب تراجع تدفقات رأس المال الوافدة، تم تمويل أغلب الاحتياجات التمويلية لميزان الحساب الجاري في الربع الأول للعام 2018 من الاحتياطيات.

وعلى صعيد الأوضاع النقدية، استمر الأردن في اتباع سياسة نقدية انكماشية في النصف الأول لعام 2018، وذلك في ظل الجهود لدعم الدينار الأردني، وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، والحد من الضغوط التضخمية، والحفاظ على عائد تنافسي على الاستثمارات المقومة بالدينار. وتهدف هذه السياسة إلى المحافظة على معدلات فائدة أكثر اتساقاً مع مستويات المعدلات العالمية والإقليمية. تتعرض احتياطيات الأردن من النقد الأجنبي لضغوط خافضة من جراء الضغوط الواقعة على سوق الصرف، وارتفاع معدلات الدولرة، وانخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي الوافدة. فقد تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي في البنك المركزي إلى 10.7 مليار دولار بنهاية يوليو/تموز 2018، منخفضةً بنسبة 12.8% عن مستوياتها في نهاية 2017، وهو أقل مستوى مُسجَّل لها منذ يوليو/تموز 2013. وسجّلت أسعار المستهلكين الأساسية في المتوسط زيادة سنوية قدرها 3.3% في 2017، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر إلى 3.9% في 2018 بسبب ارتفاع أسعار النفط وأسعار الغذاء ورسوم الإنتاج.

وبلغ معدل البطالة في الأردن 18.6% في النصف الأول لعام 2018 مرتفعاً عن نسبة 18.1% في النصف الأول لعام 2017 وعن المتوسط السنوي البالغ 18.3% والمُسجَّل في 2017. وتظهر أنماط البطالة باستمرار تهميش الإناث والشباب في سوق العمل في الأردن. علاوة على ذلك، انخفض أيضاً معدل المشاركة في قوة العمل بدرجة كبيرة ليصل إلى 36.1% في النصف الأول لعام 2018 بالمقارنة مع 39.7% في النصف الأول من 2017، والمتوسط السنوي 39.2% في 2017، وساهم تراجع مشاركة الذكور في هذا الانخفاض بنسبة أكبر من الإناث. ويشير انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل باستمرار إلى ضعف جهود خلق الوظائف، وربما أيضاً إلى زيادة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل بين العمال.

لن تكون البيانات الجديدة عن أوضاع الفقر متاحة إلا في وقت لاحق من عام 2018. انخفض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.6% بمعدل سنوي في 2017 ومن المتوقع أن يبقى بدون تغيير في 2018.

الآفاق المستقبلية

تتعرض آفاق النمو الاقتصادي في الأردن لضغوط من جراء الوضع الإقليمي المضطرب، وعجز ميزان الحساب الجاري، ونقص الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة. ويتوقف الانتعاش الاقتصادي على خفض مستويات المديونية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية من ناحية، وتحديد مصادر زيادة الاستثمارات المتجهة نحو الخارج من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه الاستفادة من المساعدات الدولية والانتعاش الإقليمي المحتمل. وفي ظل هذا الوضع، نتوقع نمواً طفيفاً في الأمد المتوسط، يرتفع فيه معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 2% في 2017 إلى 2.1% في 2018، و2.3% في 2019، و2.4% في 2020. ومن المتوقع أن تكون محركات هذا النمو هي الخدمات في جانب العرض وصافي الصادرات في جانب الطلب.

ومن المتوقع أن ينحسر عجز ميزان الحساب الجاري للأردن تدريجياً على الأمد المتوسط بفعل قوة الصادرات التي تطغي على تنامي فاتورة واردات الطاقة. وقد يبلغ هذا العجز 7.7% بحلول عام 2020، ومن الواضح أنه اختلال هيكلي كبير. وعلى الرغم من أن الانتعاش الاقتصادي العالمي يساعد على انتعاش الصادرات المحلية من خلال إعادة إحياء أسواق قديمة وإيجاد أسواق جديدة، فإن تعزيز أنشطة التصدير الأردنية، وتدفقات رأس المال الأجنبي الوافدة يتوقَّف على التعافي الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والانعاش الكامل للتجارة مع العراق والوصول بها إلى مستويات ما قبل إغلاق الحدود.

ومن المتوقع أن يستمر الأردن في جهوده لضبط أوضاع المالية العامة وسياسته النقدية التي تدعم ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي. ومن المتوقع أن تظل السياسة المالية متسقة مع الإطار الذي تعتمده الحكومة للمالية العامة على الأجل المتوسط، وأن يتقلص رصيد المالية العامة الكلي تدريجياً من سالب 2.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 إلى سالب 0.7% في 2020، وأن يصاحبه فائض أولي كبير سيكون مطلوباً لخدمة أعباء الدين.

المخاطر والتحديات

مازال التحدي الرئيسي الذي يواجهه الأردن يتمثَّل في إنعاش الاقتصاد في سياق بيئة خارجية غير مؤاتية. ويتوقف تسريع وتيرة النمو على: (1) ثمار التوصل إلى اتفاق سلام إقليمي يساعد على إنعاش الاستهلاك والاستثمار والصادرات؛ (2) تنفيذ أجندة إصلاح لتحسين الصادرات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الإنتاجية؛ (3) اجتذاب مساعدات مالية دولية لتخفيف الآثار السلبية لإحداث تحوُّل جوهري في الاقتصاد. وسيظل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمالي للأردن عرضة للخطر بسبب استمرار حالة عدم الإستقرار في المنطقة أو تراجع المساعدات الخارجية.

الشكل 1 الأردن / مازال الأردن محصوراً في سيناريو نمو منخفض.

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 الأردن / مازالت سوق العمل في الأردن تواجه تحديات

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة وحسابات خبراء البنك الدولي.

الجدول 2. الأردن / مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)